مراقبين في مناطق، هي، في صورة مشروعة، تحت السيطرة الاسرائيلية، نتيجة عدوان عربي العام ١٩٦٧» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ١). فيما اعتبر مسؤولون اسرائيليون آخرون تصريح بيكر بأنه فتح «ثغرة جديدة» في جدار العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. فقد صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي أميهود، بأن ارسال مراقبين من هذا النوع مرفوض، بشكل قاطع، لأنه، «طبقاً للقانون الدولي، فان مسؤولية الاراضي [المحتلة] تقع على عاتق اسرائيل وحدها». بينما قال المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء، آفي بازنر: «لقد عارضنا، دائماً، مثل هذه الافكار، لأنها تشكّل تعدّياً على سيادتنا. ونأمل [في] ان تعارض الولايات المتحدة [الاميركية] الفكرة». وأضاف: «اننا نعتزم ان نقول لواشنطن ان مثل هذا الاجراء يعتبر تدخّلاً في شؤون اسرائيل الداخلية... وان اسرائيل ستطلب من الولايات المتحدة [الاميركية] استخدام حق النقض (الفيتو) في حال قبول مجلس الامن [الدولي] ارسال مراقبين» (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠).

اضافة الى كل هؤلاء، لم يخف وزراء من تكتل الليكود قلقهم الشديد من تدهور العلاقات بين تل ـ أبيب وواشنطن. ورأى هؤلاء الوزراء ان بوش «يقوم، حالياً، بعملية ثأر حقيقية» من شامير؛ وأشاروا الى ان «المواقف الاميركية، بعد مجزرة ريشون لتسيون، تشير الى تدهور في العلاقات بين البلدين» (**المصدر نفسه**).

وبتراجع ملحوظ، نفى بيكر ان تكون بلاده قد وافقت على تسوية مع الدول العربية، تقبل، بموجبها، ان يرسل مجلس الامن الدولي بعثة للتحقيق في الاوضاع في الارض المحتلة؛ لكنه قال ان حكومته وافقت على دعم ارسال الامين العام للامم المتحدة، خافيير بيريز ديكويلار، بعثة الى هناك لمعاينة الوضع، ومن ثمّ تعود لتقديم تقريرها. وقال ان واشنطن لم توافق على ارسال البعثة من جانب مجلس الامن الدولي، «ولا بدّ ان ذلك كان سوء فهم» من قبل الاطراف العربية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٠).

وبالطبع، يخفي التناقض هذا، في طياته، بوادر توتّر في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية. في هذا السياق، أعرب السفير الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة الاميركية، موشي اراد، عن ان «اسرائيل تواجه أزمة خطرة في علاقاتها مع الولايات المتحدة [الاميركية]، ولا سيما في الامور المثيرة للجدل، وفي المقدم منها عملية السلام والاستيطان». وقال، ان «على اسرائيل ان تعيد النظر في الاوجه الاساسية لسياستها حيال الولايات المتحدة [الاميركية]»، موضحاً ان الانزعاج الاميركي الرئيس في واشنطن يظهر في الشعور بأن السياسة الخارجية للادارة في الشرق الاوسط «لا تؤدي الى مخرج، بسبب رفض اسرائيل قبول مبادرة بيكر». وأشار الى ان الاميركيين غاضبون من استيطان يهود في حي النصارى، في القدس الشرقية، ومن حملة بناء المستوطنات في الضفة والقطاع. وخلص الى ان «أسس الحوار بين الطرفين، وتجنّب مزيد من التدهور في العلاقات فيما بينهما، تقوم على دفع عملية السلام» (**النهار**، ٢٨/٥/١٩٩٠).

من جهته، اعترف رئيس الحكومة الانتقالية، شامير، بوجود «خلافات» مع واشنطن؛ لكنه رأى ان الحديث عن أزمة في العلاقات بين الطرفين «أمر مبالغ فيه»، على الرغم من تحذير السفير اراد من ان العلاقات «تجتاز أزمة خطرة». وقال شامير، ان «هناك خلافات بيننا، خصوصاً في شأن مسألة القدس، وطريقة مواجهة العنف في الارض المحتلة؛ ولكن من المبالغ فيه الحديث عن أزمة، أو انفجار، في علاقاتنا مع واشنطن» (**المصدر نفسه**).

من هنا، يتوقع عدد من المراقبين ان تزداد العلاقات توتراً، في المستقبل القريب، خصوصاً بعدما نشرت مسودة للخطوط العريضة للحكومة الاسرائيلية المقبلة، تخلو من أية اشارة الى مبادرة بيكر، او الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي المقترح عقده في القاهرة، والتي كانت موضع خلاف بين جناحي الائتلاف الحكومي، ممّا أدّى الى انهيار الحكومة السابقة (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٢/٥/١٩٩٠، ص ٣؛ وديهل، **مصدر سبق ذكره**).

وخلص هؤلاء المراقبون، في توقعاتهم لما ستسفر عنه تطورات العلاقة بين الطرفين، الى القول: «من المؤكد ان العلاقة بينهما اختلفت عمّا كانت عليه في ظل الادارة السابقة؛ وان التأييد المطلق الذي كانت تحظى به اسرائيل، سواء